رابين وزيراً للدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، تمّ ابعاد ١٩ شخصاً من سكان المناطق [المحتلة]، علماً انه بين السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ لم يُبعد أي شخص من الارض الفلسطينية المحتلة. ولكن بعد ان أصبح رابين وزيراً للدفاع والى ما قبل اندلاع الانتفاضة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)، تمّ ابعاد ٤٥ شخصاً من سكان الارض الفلسطينية المحتلة. ومع اندلاع الانتفاضة، وتحت قيادة رابين في وزارة الدفاع، تزايد اللجوء الى سلاح الابعاد كعقاب ضد الفلسطينيين. ففي السنوات الثلاث الاولى [عملياً سنتان فقط] حتى نهاية العام ١٩٨٩، أُبعد ٦٤ شخصاً. امّا في العام ١٩٩٠، فلم تتخذ أي قرارات بالابعاد، بينما تمّ ابعاد ثمانية أشخاص في العام ١٩٩١. وفي العام ١٩٩٢، أصدر أمر بابعاد ١٢ فلسطينياً، لكن القرار ألغي بعد ثمانية شهور من جانب رئيس الحكومة اسحق رابين (**المصدر نفسه**).

واذا كان اليمين الاسرائيلي [أحزابه الصغيرة] أكثر الاحزاب الاسرائيلية دعماً لعمليات الطرد والترحيل ومطالبة بها، فان الوزير الاسبق موشي دايان [أحد زعماء حزب العمل بعد حرب العام ١٩٦٧] هو أول من نظّر لسلاح الطرد كعقوبة فعّالة ورادعة. ومن الواضح انهم في جهاز الامن، لا زالوا يتمسّكون بنظرية دايان هذه، ويرون في الابعاد علاجاً سحرياً في سياق مكافحة الارهاب. ويستند هؤلاء، في ذلك، الى نجاح دايان، في حينه، في الحيلولة دون انتفاضة شعبية كانت على وشك الانفجار في قطاع غزة في العام ١٩٧٠، وذلك عندما أصدرت الاوامر بطرد ٣٠٠ من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية الى الاردن في ليلة واحدة (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٨/١٢/١٩٩٢).

ومع ان قرار الطرد لا يشكّل خطوة شاذة في سياق السياسة الاسرائيلية الرسمية ازاء الارض المحتلة على صعيد التعامل مع النشاطات المعادية للاحتلال، كما يتضح من المعطيات آنفة الذكر، الاّ ان حجم العملية والطريقة التي تمّت بها، سلّطا الاضواء، مجدداً، على حقيقة الاوضاع في الارض الفلسطينية المحتلة لناحية عنف البطش والقمع الممارس هناك، وكذلك على التحوّل الذي بدأ بطيئاً وتدريجياً، نحو استخدام الاسلحة النارية ضد قوات الاحتلال، الى جانب الفعاليات والنشاطات الاخرى التي عرفتها الانتفاضة في السابق. وكان هذا التحول موضع مناقشات وتقييمات مستفيضة في جهاز الامن، حيث أشار بعض المصادر الى ان الطريقة التي تمت بها عملية الابعاد الاخيرة، شكلاً ومضموناً، كانت موضع دراسة منذ حوالى أربع سنوات. فالابعاد «لفترة محدّدة»، كان أحد الاقتراحات التي قدّمها في حينه رئيس الاركان الحالي، الجنرال ايهود براك، عندما كان نائباً لرئيس الاركان. وعاد الجنرال براك وطرح اقتراحه ثانية قبل بضعة شهور في جلسة للجنة الخارجية والامن، كانت مخصصة لبحث ومناقشة الاوضاع الامنية في الارض الفلسطينية المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وكان الناطق العسكري الاسرائيلي، قد أشار في سياق تلخيصه للاوضاع الامنية في عام الانتفاضة الخامس، الى ان «استخدام الاسلحة النارية تحول الى السمة الابرز» للانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة، والى ان «قطاع غزة احتل مكان الصدارة في العمليات العسكرية، وكذلك عمليات الاخلال بالامن والنظام» (**المصدر نفسه**، ٤/١٢/١٩٩٢).

ورأى المعلّق الصحفي، داني روبنشتاين، «ان العمليات الناجحة التي قامت بها حركتي 'حماس' و'الجهاد الاسلامي'، قد تؤثر بسرعة، أيضاً، على نشيطي المنظمات المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية. فالموالون للحركة الوطنية الفلسطينية لن يستطيعوا الوقوف موقف المتفرج لوقت طويل في الوقت الذي ينجر فيه الجمهور الفلسطيني وراء موجات التعاطف مع الاسلاميين المتعصبين، الذين يضحون بأنفسهم في الصراع ضد اسرائيل، بينما نشيطو منظمة التحرير الفلسطينية يقضون وقتهم في محادثات سياسية ونـدوات لا جدوى منها» (**هآرتس**، ١٥/١٢/١٩٩٢). وكان زئيف شيف، وهو معلّق عسكري مقرّب من جهاز الامن، تناول موضوع التحول في نشاطات الانتفاضة، عقب اختطاف النقيب في شرطة حرس الحدود، نسيم طوليدانو، في ما يمكن اعتباره كتهيئة للاجواء العامة تمهيداً لقرار الابعاد الذي اتخذته الحكومة لاحقاً. فقد رأى شيف «ان الجرأة المتزايدة في أعمال العنف